على صعيد حقوق المرأة كان ثورياً ومتسارعاً

الغانم : المرأة الكويتية ناضلت بصبر لعقود طويلة حتى وصلت إلى اليوم المشهود

أكد ان ما تحقق في اخر مئة عام قال رئيس الشعبة البرلمانية رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم هنا امس ان المرأة الكويتية ناضلت لعقود طويلة وبصبر ومثابرة وايمان بقضيتها حتى وصلت الى اليوم التاريخي المشهود الذي نالت فيه حقوقها السياسية «ترشيحا وانتخابا».

جاء ذلك في كلمة للغانم امام جلسة المناقشة العامة لاجتماعات الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي التي تناقش في دورتها ال 131 موضوع (المساواة بين الجنسين وانهاء العنف ضد المرأة).

وقال الغانم ان «الكويت شهدت تجربة طويلة ومخاضية في سبيل اعطاء المرأة حقوقها السياسية ونضالا مجتمعيا وسياسيا طويلا استمر عقودا» مضيفا انه برغم الانتكاسات المتتالية التي شهدتها تلك التجربة النضالية فان تلك الانتكاسات لم تفت في عضد المرأة الكويتية.

واضاف « لقد كان عنوان هذا النضال هو المثابرة والصبر والايمان بالقضية .. نضال سياسي سلمي سلاحه الوعي».

واشار الى حالات التبني البرلمانية خلال السنين الماضية لتلك القضية «والتي تم وأدها واحدة تلو الاخرى « مستدركا « مع كل انتكاسة كان ثمة حالة من الوعي تتزايد وتترسخ حتى جاء اليوم التاريخي الموعود في 16 مايو 2005 عندما نالت المرأة الكويتية حقوقها السياسية انتخابا وترشيحا».

وتطرق الغانم الى مسيرة نضال المرأة عالميا من اجل نيل جميع حقوقها المشروعة قائلا « ان تلك المسيرة الحافلة تتقدم برغم كل الظروف غير المواتية احيانا وبرغم حالات التراجع والنكوص المؤقتة وكانها شيء اشبه بقدر مكتوب ومصير محتوم مدعومة بمنطق التطور التاريخي للانسانية».

واضاف «صحيح ان تلك المسيرة تاخذ احيانا حاصلها الزمني والتاريخي وتبدو احيانا بطيئة ومتثاقلة مما يبعث اليأس والقنوط في روح المرأة الا انها مسيرة جامحة برغم بطئها الظاهر».

وذكر أن «ما تحقق في اخر مئة عام على صعيد حقوق المرأة كان ثوريا ومتسارعا مقارنة بالعصور الطويلة التي شهدت ركودا وجمودا حقوقيا في مسيرة الانسان الطامح الى نيل حقوقه والتمتع بآدميته التي كرمها الله سبحانه وتعالى».

ونبه الغانم الى ان الاحتفاء بما حققته المرأة من مكاسب يجب الا يدفع المجتمع الدولي الى التغافل عما تعانيه المرأة من مشكلات وهموم وعما تصبو اليه من أحلام وتطلعات.

وقال في هذا الصدد « مع الدعوة الى رؤية النصف الممتلئ من الكوب والاحتفاء بما تحقق .. علينا ألا نتكاسل ونركن الى الراحة .. قائمة تحديات حقوقية امام المرأة وخاصة في دول العالم الثالث والعالم العربي من بينها ..هناك المزيد من الحقوق الخاصة بالمرأة تضيع وتهدر».

وذكر «لعل من نافل القول التأكيد على ان الحقوق الانسانية برغم قدسيتها فانها ليست حزمة واحدة ..هناك حقوق اساسية ومصيرية وضرورية لا تقبل التسويف والتأجيل حقوق مطلقة عابرة للاديان والثقافات والقارات ... وهناك حقوق نسبية وحقوق خلافية وحقوق مرتبطة بثقافة المجتمع وطريقة عيشه».

واضاف « وعليه يمكن ان نتفهم المماطلة في الحقوق النسبية وتاجيلها وتسويفها .. لكن لا أحد يمكن أن يتفاوض ويساوم على حقوق المرأة الاساسية وخاصة تلك المتعلقة بكرامتها وآدميتها .. وعلى رأسها ضرورة انهاء ممارسة العنف على المرأة ».

وقال «نحن هنا نتحدث عن كل انواع العنف .. العنف الأسري والعملي وعنف الشارع والعنف الممارس في اوقات الحروب والصراعات المسلحة نتحدث عن العنف الجسدي واللفظي عن الامتهان المعنوي والحسي معا».

وتحدث الغانم في كلمته عن اوضاع المرأة في الشرق الأوسط والعالم العربي قائلا « ان نظرة سريعة على المشهد العالمي ستكون مدعاة الى الحزن والكدر الانساني وصورة مقطعية سريعة على منطقة الشرق الاوسط بالتأكيد ستكون أكثر حدة ووضوحا».

واوضح ان ما يحدث في غزة وسوريا وشمال غرب العراق حاليا «صور يومية معاشة عن هذا الكم من العنف والاعتداء والامتهان الموجه الى المرأة مشيرا الى ان المرأة والطفل هما العنوانان الأكثران مأسوية في كل الصراعات المسلحة تاريخيا.

وخاطب الغانم المؤتمر قائلا « ما يحدث للمرأة في الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط عار علينا جميعا مجتمعا دوليا وامما متحدة ودولا عظمى ومنظمات حقوقية عالمية وعار كذلك على السياسيين والمثقفين والحقوقيين ورجال الدين ورجال القانون فحق المرأة في الحياة قبل كل شيء موضوع يجب الا يضيع في أتون المناورات السياسية والتنظير البارد وترف الدراسات الاستراتيجية المتأنية».

ودعا الى عمل دولي منظم من اجل التعاطي مع هذا الملف مشيدا بخطوة المؤتمر في اختيار هذه القضية كموضوع للنقاش العام.

واعرب الغانم عن استعداد مجلس الأمة التام للمشاركة والتفاعل مع كل محاور البحث لهذه المسالة والاستعداد المبدئي لاستضافة وتبني أي نشاط او فكر عملي يقترحه المؤتمر لتسليط الضوء على حقوق المرأة ولاسيما تلك المتعلقة بضرورة

ومن جانبة قال عضو الشعبة البرلمانية النائب فيصل الشايع ان لدولة الكويت دور راشد في مجال تطبيق القانون الدولي واحترام الزاميته المترتبة على توقيع المعاهدات والانضمام للمواثيق الدولية ذات الصلة بكل شفافية ودون تحيز.

وقال الشايع خلال مداخلته في لجنة (الديمقراطية وحقوق الانسان) على هامش اجتماعات الجمعية العامة ال131 للاتحاد البرلماني الدولي ان دولة الكويت تدعو دائما الى تحقيق الأمن والسلم العالمي بتكريس مفهوم السيادة الوطنية والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وأوضح ان الكويت منذ قيامها جبلت على الاحترام الكلي لمبادىء حقوق الانسان وأكدت على ذلك بشكل واضح وجلي عند انتقالها الى مرحلة الدولة المدنية واصدارها دستور الدولة الذي حمل في مواده الالتزام والحرص على الحماية الكاملة للانسان وصون حقوقه ومكتسباته.

وأشار الى ان العلاقة بين مفاهيم السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقوق الإنسان علاقة متبادلة بحسب تنظيم القانون الدولي لها.

وقال ان القانون الدولي حين يفرض مبدأ احترام السيادة الوطنية ويحدد المسؤوليات القانونية للدول في سلوكياتهم الخارجية فان ذلك يقود تباعا إلى توازن العلاقات الدولية والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مضيفا ان ذلك يصب في مصلحة المحافظة على حقوق الإنسان العالمية وتكريس مفهومها.

وأشار الشايع الى المسؤولية الموجبة على الدول المحتلة لحماية حقوق الإنسان للأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال بما يتضمن ذلك السماح بتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية من المجتمع الدولي ومنع الحصار ومهاجمة المدنيين والنساء والأطفال والالتزام بتطبيق البنود الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة.

وقال انه «وعلى الرغم من وجود بعض حالات الخرق للقانون الدولي إلا أن ذلك لا يفقدنا الأمل كليا في فعاليته وأهميته ولا يقودنا أيضا إلى اقصائه بالكامل».

وأعرب عن تطلع دولة الكويت الدائم لرؤية التطورات الايجابية في النظام القانوني الدولي للحفاظ على الأمن الجماعي وتعزيزه بما يضمن السلام العالمي.

وأكد دور البرلمانات الأساسي في تعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني ومنه إلى المستوى الدولي من خلال الرقابة والتشريع.

وعبر الشايع عن الفخر والاعتزاز بحصول سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على لقب (قائد للعمل الانساني) من قبل منظمة الأمم المتحدة تثمينا لدوره الكبير في استقطاب الاهتمام العالمي لمؤتمري المانحين الأول والثاني لدعم الشعب السوري وتقدير الجهوده ودعمه المتواصل للمشاريع الإنمائية والإنسانية.

وقال ان الخطى السديدة للقيادة الحكيمة لسمو الامير تمثل اكبر دافع ومحفز لجميع مكونات المجتمع المدني ومجلس الأمة في دولة الكويت لبذل المزيد من العطاء على جميع الأصعدة السياسية والانسانية داخليا وخارجيا.

واضاف ان هذه الجهود تكللت بتسمية دولة الكويت (مركز للعمل الانساني) يحترم مبادئ الإنسانية والمساواة ويلتزم بقواعد القانون الدولي وأدواته لخلق عالم أكثر أمنا واستقرارا وتعايش

وتبحث الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي خلال دورتها ال131 التي تستمر حتى الخميس المقبل عددا من القضايا الأمنية والانسانية في العالم اضافة الى انتخاب رئيس جديد للجمعية.

وتشارك الكويت في المؤتمر الى جانب 140 دولة بوفد الشعبة البرلمانية الكويتية برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم فيما يحضر المؤتمر 744 برلمانيا.

ويناقش النواب المتجمعون كيفية معالجة التهديدات المتزايدة للسلام العالمي وانعدام الأمن وعدم احترام حقوق الانسان والعنف ضد المرأة لا سيما في مناطق النزاع المسلح والاجراءات المناسبة لمواجهة تلك التحديات.

ويبحث البرلمانيون البنود المطروحة على جلسة (القضايا العالمية الملحة) والتي تتضمن مقترحات مثل حماية حقوق الشعب الفلسطيني ومكافحة الإرهاب والتطرف ومعالجة تداعيات أزمات الديون السيادية على الشعوب ومكافحة الاتجار بالبشر على ان يتم اختيار واحدة منها لمناقشتها بالتفصيل.

وستشهد الجمعية العامة انتخاب رئيس جديد للاتحاد البرلماني الدولي خلفا للرئيس الحالي البرلماني المغربي عبد الواحد عبد الراضي الذي استمرت مدة ولايته ثلاث سنوات.

ويتنافس على منصب الرئيس كل من النائبة الاندونيسية نورحياتي علي السقاف ونظيرها البنغالي صابر تشودري ورئيس برلمان جزر المالديف الاسبق النائب عبد الله شهيد ورئيسة البرلمان الاسترالي بروتوين بيشوب.

كما ستستضيف الجمعية العامة في دورتها الحالية جائزة (وورلد بوليسي المستقبل 2014) ل«تحفيز العمل السياسي لمواجهة العنف ضد المرأة كواحدة من أكثر الجرائم انتشارا في العالم والتي ستكون من نصيب اكثر الاستجابات السياسة فعالية في مواجهة العنف ضد المرأة».

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال لجانه المتخصصة على اربعة محاور اساسية اولها تمثيل الديمقراطية بشكل حقيقي من خلال برلمانات قوية وفعالة تحقق الرقابة الحكومية وذات دور تشريعي يلبي تطلعات الناخبين ويضمن الحقوق والحريات وتحقيق السلام والتنمية.

ويركز المحور الثاني على دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية بحكم انها نصف المجتمع وكلما اتيح لها فرصة المشاركة في المجالس النيابية بشكل فعال وصنع القرار كلما دل ذلك على وجود تقدم مجتمعي في تطبيق آليات الديمقراطية.

في الوقت ذاته يهتم المحور الثالث على دور البرلمانات في ضمان احترام حقوق الانسان كما يقدم الاتحاد البرلماني الدولي الحماية للنواب من انتهاك حقوقهم الاساسية لاسيما وانهم منتخبون لتمثيل اهتمامات قاعدة شعبية كما يساعد الاتحاد البرلمانات على جعل حقوق الانسان حقيقة واقعة للجميع.

ويسعى المحور الرابع لتفعيل دور البرلمانات في السلام والديمقراطية مع أولوية خاصة لمنع نشوب الصراعات والقضاء عليها من خلال الحوار السياسي والاستجابة للأزمات التي تؤثر على الأمن ومراقبة حالات الصراع العالمية أو الاقليمية.

يذكر ان الاتحاد البرلماني الدولي تأسس عام 1889 في باريس لتقوية العلاقات بين برلمانات العالم والمساعدة في نشر ثقافة المجالس النيابية ثم انتقل مقره الى مدينة جنيف السويسرية منذ عام 1922 ويضم في عضويته 164 برلمانا من مختلف دول العالم وللاتحاد صفة استشارية لدى لامم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة له

الدورة العامة للاتحاد البرلماني خلال دورتها الـ 131

الكويت شهدت تجربة طويلة ومخاضية في سبيل إعطاء المرأة حقوقها السياسية

برغم الانتكاسات المتتالية التي شهدتها تلك التجربة فان ذلك لم يفت في عضد المرأة الكويتية

الاحتفاء بما حققته المرأة من مكاسب يجب الا يدفع المجتمع الدولي الى التغافل عما تعانيه من مشكلات

ما يحدث للمرأة في الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط عار علينا جميعا لمجتمع مدني وأمم متحدة

الشايع : دور الكويت رائد في مجال تطبيق القانون الدولي واحترام الزاميته المترتبة على توقيع المعاهدات

ندعو دائماً إلى تحقيق الأمن والسلم العالمين بتكريس مفهوم السيادة الوطنية والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

على الرغم من وجود بعض حالات الخرق للقانون الدولي إلا أن ذلك لا يفقدنا الأمل كليا في فعاليته وأهميته

بعد أن تم تسهيل الشروط المشددة بالمقترح السابق

التميمي يعيد تقديم اقتراح بقانون لمعالجة قضية التركيبة السكانية

عبدالله التميمي

اعاد النائب عبدالله التميمي تقديم اقتراح بقانون لمعالجة قضية التركيبة السكانية للكويت وخفض العمالة لاسيما الهامشية منها في البلاد بعد أن تم تسهيل الشروط المشددة بالمقترح السابق .

وقال أن رفض اللجنة التشريعية للمقترح في دور الانعقاد الماضي غير مبرر ولاتوجد بالمقترح اي مخالفة دستورية لافتا الى أن اعضاء اللجنة طلبوا تقديمه مجددا .

وبين التميمي أن اهم التعديلات التي اجراها على الاقتراح بقانون هي وضع سقف لسن الوافدين بحيث لايتجاوز سن المهن المتوسطة والبسيطة عن ٥٠ عاما ، موضحا انه من غير المفيد أن يتم اصدار فيزا او اقامة لمن بلغوا هذه السن ، كما حدد سن المستشارين والاطباء واساتذة الجامعة بسبعين عاما فقط متجاوزا الحد الاقصى لتقاعد المواطنين .

وتابع أن التعديل الثالث شمل زيادة مدة الاقامة لعشر سنوات قابلة للتجديد مرة واحده وفقا لشروط الضرورة ، فيما شدد على الالتزام بنسبة ال١٥٪ كاقصى حد لحجم اي جالية مقارنة بعدد المواطنين ، مستدركا أن الاقتراح يحمل مادة تحفظ الوافد من الاستغلال المادي ، فيما خفض العقوبات على المخالفين للغرامة بدلا من السجن .

وأهاب التميمي بزملائة اعضاء اللجنة التشريعية وكذلك الداخلية والدفاع بضرورة الاستعجال بدراسة الاقتراح ورفع تقرير للمجلس للتصويت عليه مبينا أن الكويت باتت تعاني من حالة اقراق بالعمالة الوافدة التي تاتي لكسب الرزق ،لكنها تتعرض لمشاكل عديدة من قبل ضعاف النفوس ، بجانب المشاكل الامنية والاجتماعية وارتفاع الاسعار في كل مناحي الحياة ولابد من وقف هذا السيل الجارف من البشر الذي تجاوز ضعفي عدد المواطنين

الدويسان : نأمل أن نتوصل إلى قانون متكامل لإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان

تعقد لجنة حقوق الانسان البرلمانية اجتماعا لها غدا لمناقشة انشاء ديوان حقوق الانسان

واوضح رئيس اللجنة النائب فيصل الدويسان ان اللجنة ستناقش مشروعين احدهما حكومي والاخر نيابي بحضور عدد من المختصين بحقوق الانسان بصفتهم ممثلين لجمعيات النفع العام المهتمة بهذا الشان .

وقال الدويسان نامل ان نتوصل الى قانون متكامل في شان انشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وفقا للتصنيف A الذي جاء ضمن مبادىء باريس . واضاف الدويسان ان اللجنة تسعى الى الانتهاء من القانون باسرع وقت وتقديمه للمجلس بصفة الاستعجال واقراره قبل الموعد المحدد لمناقشة ملف الكويت في مجلس حقوق الانسان التابع لمنظمة الامم المتحدة في جنيف العام المقبل خاصة ان الكويت تعهدت منذ 2010 بانشاء هيئة عامة لحقوق الانسان.

تسريبات زيادة الكهرباء والماء والبنزين تشكل ضغطاً نفسيا على المواطنين

الهاجري : الشعب الكويتي من حقه أن ينعم بخيرات وطنه

على الحكومة أن تتلمس احتياجات المواطنين ومشاكلهم وتبادر بمعالجتها

اكد النائب ماضي العايد الهاجري ان التسريبات حول زيادة رسوم الكهرباء والماء وزيادة البنزين والتي تعودنا ان نري مثل هذه التسريبات (الماخوذ خيرها) من شانها ان تشكل ضغطا نفسيا علي المواطنين والذين هم احوج من ان لا يسمعوا مثل هذه التسريبات .

واضاف الهاجري في تصريح صحفي ان اي زياده تمس المواطن مرفوضه جملة وتفصيلا ، فنحن في بلد ولله الحمد وضعنا الاقتصادي متميز ومستقر ويجب علي الحكومه ان تتلمس احتياجات المواطنين ومشاكلهم وتبادر بمعالجتها بخيرات وطنه وبين ان تصريح وزير الكهرباء والماء ووزير النفط وزير الدوله لشئون مجلس الامه حول هذه التسريبات امر ايجابي لطمس الاشاعات في مهدها مشيرا الي ان اي امر لايمكن ان يقر الا من خلال مجلس الامه والذي بلاشك حريص كل الحرص علي ان يكون دائماً عوناً وسنداً للشعب الكويتي وان ثقتهم فينا محل احترام وتقدير واعتزاز لنا كنواب للامة.

ماضي الهاجري

أي أمر لا يمكن أن يقر الا من خلال مجلس الامة والذي بلاشك حريص على ان يكون عوناً وسنداً للشعب الكويتي

وحذر الهاجري من مثل هذه التسريبات والتي الهدف منها جس النبض ، خاصة ونحن مقبلون علي دور انعقاد جديد من شانها ان تعكر صفو العلاقه بين المجلس المتعاون الذي مده يده للحكومه من باب التعاون في كثير من القضايا وبين الحكومة التي امامها الكثير من المطالبات النيابيه والتي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين سواء التي قدمت في دور الانعقاد السابق او التي ستقدم خلال الفتره المقبلة.

طالب بإنشاء مراكز للشرطة في المجمعات والأسواق

عاشور : على وزارة الداخلية العمل على الحد من استمرار ظاهرة العنف بالمجتمع

ادلى النائب صالح عاشور بتصريح صحفي حول ظاهرة العنف التي اصبحت متفشية في المجتمع الكويتي قائلا : لا بد من وزارة الداخلية ان تعمل على دراسة هذه الظاهرة التي تفشت في المجتمع حيث تعتبر دخيلة على المجتمع ناهيك عن انها سلبية بكل المقاييس .

واضاف عاشور قائلا ان على وزارة الداخلية ان تبحث اسباب هذه الظاهرة من جميع النواحي والاستعانة بمن تريد للعمل على الحد من استمرارها والتركيز على توعية الناس بالعقوبات في حالة العنف وكذلك تقوية الوازع الديني لديهم حيث ان ضعفه سبب رئيسي في انتشار العنف في المجتمع . كما انها مطالبة بإنشاء مراكز للشرطة في المجمعات والأسواق وإعطاء الصلاحية الكاملة لهم بالقبض على المتهمين وايضا إنشاء مخافر في المناطق البعيدة للعمل على الحد من هذه الظاهرة باقصى ما يمكن وسرعة ضبط الجناة .